السياحة المستدامة في الجزائر: مقاربة تحليلية لمؤشرات التنمية

Sustainable Tourism in Algeria: An Analytical Approach to Development Indicators

عشيط علاء الدين[1]
جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف- الجزائر
a.achite@univ-chlef.dz

توينار رمضان
جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف- الجزائر
r.taouinar@univ-chlef.dz

تاريخ الارسال: 2026/01/ 20 تاريخ القبول: 2026/02/ 21 تاريخ النشر: 2026/03/20

ملخص:
تهدف هذه الدراسة إلى تحليل واقع السياحة المستدامة في الجزائر من خلال دراسة مؤشرات التنمية السياحية في ضوء تطبيق المخطط التوجيهي لتهيئة السياحة 2030 (SDAT)، وذلك لتقييم مدى التوافق مع مبادئ الاستدامة. تم عرض مقومات القطاع السياحي في الجزائر وأهم العقبات أمام استدامة السياحة، وتحليل مؤشرات التنمية السياحية المستدامة في الجزائر. أظهرت النتائج أن الجزائر تمتلك إمكانات طبيعية وثقافية كبيرة تؤهلها لأن تكون وجهة سياحية تنافسية، غير أن تطبيق مبادئ الاستدامة لا يزال يواجه عوائق اقتصادية وبيئية ومؤسسية، أبرزها بطء إنجاز المشاريع بسبب العقبات المالية، وضعف البنية التحتية البيئية، وتمركز النشاط السياحي في الشمال، مما يجعلنا أمام ضرورة تسريع تنفيذ المخططات السياحية وتحسين المتابعة الميدانية، مع توجيه الاستثمارات نحو المناطق الداخلية والجنوبية، وتعزيز البعد البيئي لضمان تنمية سياحية متوازنة ومستدامة.

الكلمات المفتاحية: *السياحة المستدامة، مؤشرات السياحة، SDAT، التنمية السياحية، الجزائر*

Abstract:
This study aims to analyze the reality of sustainable tourism in Algeria by examining tourism development indicators in light of the implementation of the Tourism Development Master Plan 2030 (SDAT), in order to assess the extent of alignment with sustainability principles. The research presents the main components of the tourism sector in Algeria, identifies the key obstacles to tourism sustainability, and analyzes the indicators of sustainable tourism development in the country. The results reveal that Algeria possesses significant natural and cultural potential that qualifies it to be a competitive tourist destination; however, the implementation of sustainability principles still faces economic, environmental, and institutional challenges, notably the slow pace of project completion due to financial constraints, the weakness of environmental infrastructure, and the concentration of tourism activity in the northern regions. This highlights the need to accelerate the execution of tourism plans, enhance field monitoring, direct investments toward the central and southern regions, and strengthen the environmental dimension to ensure balanced and sustainable tourism development.

Key words: *Sustainable tourism, Tourism Indicators, SDAT, tourism development, Algeria*

مقدمة:

تعد السياحة المستدامة أحد أبرز مسارات التنمية الحديثة، لما تمثله من نموذج اقتصادي واجتماعي يسعى إلى تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة وصون الهوية الثقافية، لذلك وفي ظل التحديات البيئية والاقتصادية التي يشهدها العالم أصبحت السياحة المستدامة خيارا استراتيجيا للدول الساعية إلى تنويع اقتصادها وتوظيف مواردها الطبيعية والثقافية بطريقة عقلانية تضمن استدامتها للأجيال القادمة.

1 - ***المؤلف المرسل:*** عشيط علاء الدين، ***الإيميل:*** a.achite@univ-chlef.dz

تبذل الجزائر جهودا متواصلة لتفعيل دور السياحة كقطاع منتج ومكمل للاقتصاد الوطني، من خلال اعتماد المخطط التوجيهي لتهيئة السياحة (SDAT 2030)، الذي يسعى إلى جعل السياحة أحد محركات النمو الاقتصادي والاجتماعي، عبر استغلال الإمكانات السياحية المتنوعة التي تزخر بها البلاد في إطار يحترم مبادئ التنمية المستدامة، غير أن تحقيق هذه الأهداف يبقى رهينا بمدى فعالية السياسات المطبقة، وبقدرة القطاع على ترجمة المبادئ النظرية للاستدامة إلى مؤشرات تنموية واقعية.

وعليه تكون إشكالية الدراسة كالتالي:

إلى أي مدى استطاعت الجزائر تحقيق أهداف التنمية السياحية المستدامة في ظل تطبيق المخطط التوجيهي لتهيئة السياحة (SDAT 2030)؟

وينطلق هذا البحث من فرضية مفادها أن التنمية السياحية في الجزائر تشهد تحسنا كميا في البنى التحتية والاستثمار السياحي، غير أنها ما تزال تواجه صعوبات هيكلية في تحقيق البعد المستدام.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي يمكن تلخيصها في ما يلي:

- تحليل واقع السياحة المستدامة في الجزائر في ضوء تطبيق المخطط التوجيهي لتهيئة السياحة (SDAT 2030)؛
- تشخيص مقومات القطاع السياحي في الجزائر وإبراز عناصر القوة التي تؤهله ليكون رافعة للتنمية المستدامة؛
- تقييم مدى توافق التنمية السياحية في الجزائر مع مبادئ الاستدامة الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية والثقافية؛
- تحديد أبرز التحديات والمعوقات التي تعيق تحقيق سياحة مستدامة.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في سعيها إلى تقديم مقاربة تحليلية لمؤشرات التنمية السياحية المستدامة في الجزائر، وذلك من خلال الربط بين المقومات السياحية الوطنية والسياسات المطبقة في إطار المخطط التوجيهي SDAT 2030، مع تحديد أبرز التحديات، ويساهم ذلك في تحديد مكامن القوة والضعف في القطاع السياحي في الجزائر، واقتراح بعض التوصيات العملية لتفعيل مبادئ الاستدامة في التخطيط والتنمية السياحية، بما يعزز من تنافسية الوجهة الجزائرية على المستويين الإقليمي والدولي.

منهجية الدراسة:

لغرض الإحاطة الجيدة بالموضوع محل الدراسة، نعتمد على المنهج الوصفي التحليلي، حيث يتم وصف واقع السياحة المستدامة في الجزائر، وتحليل تطور مؤشرات التنمية السياحية، ومقارنة النتائج المحققة ميدانيا مع الأهداف المسطّرة في المخطط التوجيهي SDAT 2030.

محاور الدراسة:

للإجابة عن إشكالية الدراسة وتحقيق أهدافها، تم تقسيم البحث إلى ثلاثة محاور كالتالي:

- **المحور الأول– أدبيات السياحة المستدامة:** ويتناول الإطار المفاهيمي والنظري للسياحة المستدامة، أبعادها، علاقتها بأهداف التنمية المستدامة، وتحليل السياحة من زاوية العرض والطلب؛

- **المحور الثاني– واقع التنمية السياحية المستدامة في الجزائر:** ويشمل دراسة المقومات السياحية في الجزائر، المخطط التوجيهي لتهيئة السياحة، وأهم التحديات والمعوقات التي تواجه استدامة السياحة في الجزائر؛
- **المحور الثالث– مؤشرات التنمية السياحية المستدامة في الجزائر:** ويركز على عرض وتحليل المؤشرات الكمية والهيكلية للتنمية السياحية في الجزائر.

ومن ثم الخروج بمجموعة من النتائج والتوصيات المرتبطة بها.

المحور الأول: أدبيات السياحة المستدامة

تعرف السياحة المستدامة بأنها جميع أنماط السياحة (التقليدية أو البديلة) التي تتوافق مع التنمية المستدامة أو تسهم فيها. وتجدر الإشارة إلى أن التنمية لا تنطوي بالضرورة على النمو، إذ أنها في جوهرها عملية تحقيق أهداف اجتماعية واقتصادية محددة، قد تستلزم تثبيتا، أو زيادة، أو خفضا، أو تغييرا في الجودة، أو حتى إزالة منتجات، أو شركات، أو صناعات قائمة، أو عناصر أخرى (Liu, 2003, p. 461).

أولا: أبعاد السياحة المستدامة:

تمثل السياحة المستدامة منظومة ذات أبعاد متكاملة ومعززة لبعضها، تشمل الجوانب الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية والبيئية، إضافة إلى البعد التقني، وفيما يلي إيجاز لذلك (Choi & Sirakaya, 2006, pp. 1275-1276):

- البعد الاقتصادي: يجب أن تحقق السياحة المستدامة عائدا اقتصاديا مستقرا، وذلك من خلال تحسين معدل النمو عند مستوى يمكن إدارته، يجب ألا تسعى إلى النمو غير المحدود في أعداد السياح أو الاستثمارات، بل إلى معدل نمو متوازن يمكن للوجهة السياحية أن تتحمله وتديره دون أن يتسبب في استنزاف مواردها، مع توزيع عادل لمنافعها داخل المجتمع، وينعكس ذلك على مؤشرات التشغيل (خاصة في القطاع السياحي)، والدخل والاستثمار؛
- البعد الاجتماعي: تنعكس السياحة المستدامة بشكل مباشر على حياة السكان المحليين وجودتها، وذلك من خلال احترام الهوية الاجتماعية ورأس المال الاجتماعي، وتعزيز التماسك المجتمعي، وتظهر ترجمته القياسية في مؤشرات مثل رضا السكان، الاندماج الاجتماعي (مدى الشعور بالاستفادة والمشاركة)، توزيع الموارد/السلطة، الصحة والسلامة المجتمعية (يجب ألّا تؤدي السياحة إلى حوادث أو تدهور في الخدمات الصحية)، وجودة الحياة بشكل عام (الخدمات العامة، المعيشة، البنية التحتية)؛
- البعد البيئي: ينطلق هذا البعد من الاعتراف أن الموارد الطبيعية ليست وفيرة وتتعرض للاستنزاف، لذلك يجب حمايتها لقيمتها الذاتية كحق للأجيال القادمة، وبالتالي فالسياحة المستدامة لا تركز على الربح أو رضا السائح فقط، بل على ضمان سلامة وتجدد البيئة باعتبارها الأساس الذي يقوم عليه القطاع السياحي، ويقاس هذا البعد عبر مؤشرات مثل جودة الهواء، عدد المواقع الملوثة، نسبة المناطق المحمية، تقييم الأثر البيئي المستمر، واستهلاك الطاقة/المياه للفرد؛
- البعد الثقافي: تركز السياحة المستدامة على صون الثقافة المحلية من خلال الحفاظ على العادات واللغة والفخر بالتراث، وكذلك صون الأصالة المعمارية والتراثية من خلال مواءمة الطراز المحلي في العمارة والبناء، إضافة إلى نقل المعرفة الثقافية للزوار؛
- البعد التقني: تؤثر التقنيات بقوة في نمو السياحة الحديثة، ويمكن أن تخفف التقنيات منخفضة الأثر الأضرار الطبيعية والاجتماعية والثقافية، مثل استخدام أنظمة الطاقة الشمسية والمعالجة البيئية للنفايات، بينما تتيح تقنيات المعلومات والاتصال شبكات للتواصل والتعليم والتبادل المعرفي، وتدعم الرصد والتقييم وتقديم حلول بديلة لتفادي الآثار السلبية، وبالتالي تدعم السياحة المستدامة استخدام تقنيات جديدة منخفضة الأثر، وذلك لزيادة كفاءتها وتقليل ضررها على البيئة والمجتمع.

ثانيا: السياحة وأهداف التنمية المستدامة:

حسب التقرير الذي قدمته لجنة الأمم المتحدة العالمية للبيئة والتنمية (WCED)، تعرف التنمية المستدامة بأنها التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها الخاصة (WCED, 1987, p. 1987). وترتكز الاستدامة على ثلاثة عناصر متكاملة: البيئي، الاجتماعي–الثقافي، والاقتصادي، وبالإضافة إلى ذلك هناك ثلاثة مبادئ أساسية: المستقبل، الانصاف والشمولية. بعد قمة الأرض الذي عقدته الأمم المتحدة سنة 1997، برزت الحاجة إلى تطبيق مبادئ التنمية المستدامة ضمن عمليات اقتصادية واجتماعية تسلط الضوء على دور الاستدامة وإمكانات السياحة في تعزيز أهداف هذه التنمية (Saarinen, 2006, p. 1123).

يعد تحليل العلاقة بين قطاع السياحة وأهداف التنمية المستدامة أمرا أساسيا لتعزيز الممارسات المستدامة، وتخفيف الآثار السلبية، وتعزيز إمكانات القطاع للمساهمة في التنمية الاقتصادية والبيئية والاجتماعية، كما يسهم في صياغة السياسات وتوجيه قرارات الاستثمار وتعزيز التعاون بين أصحاب المصلحة لضمان التوافق مع أهداف التنمية المستدامة. وتسهم صناعة السياحة مساهمة كبيرة في النمو الاقتصادي العالمي وخلق فرص العمل وتوليد الدخل. ومن خلال علاقتها بأهداف التنمية المستدامة، يمكن لصانعي القرار تحديد الفرص المتاحة لتعظيم الأثر الاقتصادي الايجابي للسياحة، مثل الحد من الفقر وزيادة الادماج الاجتماعي والتنويع الاقتصادي. أما من منظور الاستدامة البيئية، فيمكن للسياحة أن تحدث تأثيرا كبيرا، بما في ذلك استهلاك الموارد وتوليد النفايات وتلف المواطن الطبيعية، ويساعد تحليل العلاقة بين القطاع وأهداف التنمية المستدامة على تحديد سبل التخفيف من هذه الآثار البيئية السلبية، وتعزيز الممارسات المستدامة، مثل خفض انبعاثات الكربون، والحفاظ على الموارد الطبيعية، وحماية التنوع البيولوجي، ويمكِّن هذا التحليل من وضع استراتيجيات توازن بين احتياجات السياح واحتياجات المجتمعات المحلية، مما يضمن مساهمة السياحة في التنمية المستدامة. ومن خلال مواءمة سياسات قطاع السياحة مع أهداف التنمية المستدامة، يمكن لصانعي القرار دمج مبادئ التنمية المستدامة في تخطيط وإدارة وتنظيم قطاع السياحة، ويشجع ذلك على اتباع نهج شامل للتنمية السياحية المستدامة (Dobrea et al, 2023, p. 1132).

تعد السياحة أحد المجالات المحورية ضمن أهداف التنمية المستدامة 2030 التي تتضمن 17 هدفا (SDGs)، والتي اعتمدتها الدول الأعضاء بالأمم المتحدة سنة 2015 (United Nations Association of Australia, 2017). وترتبط السياحة ارتباطا مباشرا بالأهداف المتعلقة بجعل المدن والمستوطنات البشرية آمنة ومستدامة (الهدف 11)، وذلك كون السياحة الثقافية تسهم في صون التراث الثقافي وتحفيز التخطيط المستدام للمدن، كما تشجع على تجديد البنية التحتية والخدمات العامة (الهدف 9). كما ترتبط بضمان أنماط الانتاج والاستهلاك المستدامة (الهدف 12)، حيث تشجع السياحة على تشجيع أنماط استهلاك وانتاج مستدامة في سلاسل التوريد السياحية (الفنادق، النقل، ...)، هذا بالإضافة إلى دعم الحصول على الطاقة الحديثة والموثوقة والمستدامة بأسعار معقولة (الهدف 7) –خاصة فيما يتعلق بالسياحة البيئية–، وتعزيز النمو الاقتصادي الشامل والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع (الهدف 8)، وذلك من خلال دعم السياحة للتوظيف في مختلف المجالات السياحية وغيرها. كما ترتبط السياحة بقية أهداف التنمية المستدامة لكن بصفة جزئية مقارنة بالأهداف التي تم ذكرها.

ثالثا: السياحة المستدامة بين العرض والطلب:

تتطلب السياحة المستدامة أمرين معا: النمو المستدام لمساهمة السياحة في الاقتصاد والمجتمع، والاستخدام المستدام للموارد والبيئة، ولا يمكن بلوغ أي من هذين الهدفين دون فهم راسخ وإدارة رشيدة لطلب السياحة. إن تنمية السياحة تقاد من جانبي العرض والطلب، فقد ينشأ توفير المرافق والخدمات السياحية استجابة لنمو الطلب، أو بهدف تحفيز الطلب السياحي. ومهما كان الدافع الأولي، فإن نجاح التنمية على

المدى الطويل يقتضي موازنة العرض والطلب من حيث التنوع والجودة والكمية والسعر، وأي تطور على أحد طرفي معادلة العرض والطلب يصاحبه عادة تغير في الطرف الآخر، سواء كان ذلك نموا أم ركودا أم تراجعا أم تحولا نوعيا، وكذلك فإن طبيعة الطلب وحجمه –إلى جانب المرافق والخدمات المصاحبة– تؤثر مباشرة في الجوانب الأوسع للتنمية. وعموما فإن محددات الطلب تدفع السائح إلى اتخاذ قرار السفر، في حين أن محددات العرض تجذب السائح نحو وجهة معينة، كما يتحدد حجم الطلب السياحي العالمي بمتغيرات في الدول الأصلية للسائحين، بينما تتأثر التوزيعات المكانية لتدفقات السائحين بمدى قدرة المقاصد السياحية المختلفة على المنافسة (Liu, 2003, p. 462).

رابعا: السياحة المستدامة بين العرض والطلب:

تعتبر السياحة المستدامة وسيلة لتحقيق نمو اقتصادي شامل ومستقر، وزيادة فرص العمل والحد من الفقر، وتعزيز التجارة وريادة الأعمال، والإعداد الفعال لرواد الأعمال المستقبليين. وتعني هذه السياحة الالتزام بمبادئ الاستدامة الاجتماعية (ضمان الطلب على الخدمات السياحية على مدار العام وسهولة الوصول إليها)، بالإضافة إلى مبادئ الكفاءة الاقتصادية لاستخدام موارد السياحة، وتطبيق الابتكارات في السياحة، ومشاركة قطاع ريادة الأعمال. ومع ذلك فإن النمو غير المنضبط للسياحة يمكن أن يؤدي لعدد من العواقب السلبية، والتي من أخطرها تفاقم المشاكل البيئية المرتبطة بالتركيز على النمو الكمي وتعظيم الدخل، وقد يؤدي هذا إلى تدمير البيئة والاستخدام غير الرشيد للموارد الطبيعية، وتدهور المناظر الطبيعية، واستغلال الثقافة والفنون تجاريا، ونقص المنافسة الحرة والكوادر المؤهلة (Chuvakhina et al, 2018, p. 3). ويمكن تلخيص ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (1): العواقب الإيجابية والسلبية لنمو السياحة

العواقب الإيجابية	العواقب السلبية
• تسريع النمو الاقتصادي؛	• تفاقم المشكلات البيئية؛
• نمو فرص التوظيف؛	• تسليع الثقافة والفنون؛
• الحد من الفقر؛	• نقص في الكوادر المؤهلة؛
• الاستدامة الاجتماعية؛	• غياب المنافسة الحرة؛
• تنمية ريادة الأعمال؛	• تدمير التقاليد؛
• تطوير التجارة والخدمات؛	• زيادة حالة عدم المساواة؛
• تطبيق الابتكارات؛	• الأخطار التقنية (المخاطر التكنولوجية).
• تنمية المناطق.	

Source: *Chuvakhina et al. (2018). Development of Sustainable Tourism through Entrepreneurship: Economic and Educational Obstacles. Journal of Entrepreneurship Education, 21(2S), p. 3.*

بالنظر إلى مجموعة العواقب المترتبة عن نمو السياحة، ندرك أنه يمكن اعتبار القطاع أداة استراتيجية للتنمية المتكاملة، إلا أن ذلك يقتضي التخطيط المدروس وتظافر الجهود بين مختلف الفاعلين (حكومة، قطاع خاص، مجتمع محلي، ...) للاستفادة المثلى من الإيجابيات وتلافي السلبيات، والتي تتعلق أساسا بالبيئة والتقاليد. ويمكن تحقيق التوازن من خلال العمل على مجموعة من الاجراءات التنظيمية لحماية البيئة ودعم صيانتها، وإشراك المجتمع المحلي من خلال دورات تدريبية وتوظيفهم في مهام تتعلق بتقديم خدمات سياحية ومنتجات تقليدية

للحفاظ على الإرث الثقافي والتعريف به، وكذلك ضرورة العمل على تعريف السائحين بثقافة المنطقة ونظامها عبر مختلف الوسائل الترويجية وضرورة احترامها.

المحور الثاني: واقع التنمية السياحية المستدامة في الجزائر

تُعد السياحة أحد القطاعات الواعدة لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، لما تزخر به البلاد من مقومات طبيعية وثقافية متنوعة، غير أن استثمار هذه الثروات يتطلب تخطيطا إستراتيجيا فعالا يضمن توازن التنمية بين الأقاليم ويواجه التحديات التي تعيق استدامة القطاع.

أولا: المقومات السياحية في الجزائر:

في ظل التوجه نحو حتمية التنويع الاقتصادي، والذي تعد السياحة من أهم محاوره باعتبارها مصدرا مهما للدخل البديل، حيث يمتلك القطاع في الجزائر عدة مقومات تجعله رافدا استراتيجيا للتنمية المستدامة، كما أن تطوير القطاع يعد فرصة كبيرة لخلق الثروة وتنمية المناطق الريفية والنائية، ورفع معدلات التشغيل، ناهيك عن تطوير البنية التحتية، مما يعزز من مرونة الاقتصاد ويدفع باتجاه تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ويمتاز قطاع السياحة في الجزائر بعدة نقاط قوة تؤهله ليكون رافعة للتنمية المستدامة في الجزائر، والتي نذكر من أبرزها:(AAPI, n.d.)

- موقع جغرافي استراتيجي (قربها من الأسواق التقليدية والمحتملة)؛
- مكون جغرافي هام: تتميز بساحل متوسطي خلاب يمتد لأكثر من 1200 كلم، وتضاريس متنوعة تضم السهول والهضاب وسلاسل جبلية وصحراء شاسعة تصل مساحتها إلى 2 كلم مربع، غنية بالعناصر الطبيعية والتاريخية التي تمثل الذاكرة المحفوظة لمنطقة جنوب الجزائر؛
- تراث طبيعي وثقافي وديني جذاب للغاية؛
- مناخ معتدل ولطيف على مدار السنة؛
- استقرار سياسي واقتصادي وأمني؛
- بنية تحتية متطورة مع توفر النقل الجوي؛
- حوافز حكومية للاستثمار.

كما تحوز الجزائر على عدة فرص سياحية، والتي يتم العمل على تطويرها للوصول بها إلى مستويات الجذب الاقليمي والدولي، وذلك من خلال الاستثمار في البنية التحتية والخدمات السياحية، وتحديث البنية التحتية (نقل، إيواء، ...)، إضافة إلى تشجيع الاستثمار الخاص والشراكات الدولية في السياحة بما يتناسب مع خصوصيات كل منطقة. ومن أبرز أشكال السياحة المستهدف تطويرها نذكر ما يلي (AAPI, n.d.):

- السياحة الصحراوية: يمكن للسياحة الصحراوية أن تشكل موردا اقتصاديا حقيقيا إذا ما استُغلّت المعالم السياحية التي تزخر بها المنطقة لتحويلها إلى مركز جذب حقيقي للسياحة الوطنية والدولية، كما يمكنها المساهمة في خلق فرص عمل في المناطق التي تقل فيها إمكانيات تطوير أنشطة أخرى في قطاعات أخرى؛
- سياحة المنتجعات الصحية (الينابيع الحارة): تعتبر الجزائر أرضا غنية بالينابيع الحرارية ذات الخصائص العلاجية، ورغم ذلك فإنها غير مستغلة، وتمتلك الجزائر 220 ينبوعا حراريا قيد التطوير، ونحو خمسين (50) منتجعا صحيا اقليميا، وثمانية منتجعات صحية عالمية المستوى؛

- السياحة الساحلية: بخلجانه الرائعة التي تعد من أجمل الخلجان في العالم، وشواطئه الساحرة، يعدّ الساحل الجزائري وجهة مثالية للسياحة البحرية والرياضات المائية وكذلك الغوص، ومن أهم المناطق المشهورة بذلك نجد ولايات وهران، سكيكدة، عنابة، بجاية وجيجل؛
- سياحة الأعمال: يعد تطوير شبكة الاتصالات وتحرير الاقتصاد الجزائر عاملين أساسين في زيادة حركة السفر، سواء كان فرديا أو للمشاركة في الندوات والمعارض. ويجب أن تراعي الجهود الترويجية في الجزائر أيضا عروضا محددة (من حيث سعة الاستقبال وتقنيات الاتصال، والتخطيط المكاني، ...)، حيث يشهد هذا السوق ازدهارا ملحوظا.

ثانيا: المخطط التوجيهي لتهيئة السياحة 2030 (SDAT):

من أهم البرامج الموجهة لتطوير قطاع السياحة وضمان استدامته نجد المخطط التوجيهي لتهيئة السياحة 2030 (SDAT)، والذي يُعد جزءا من المخطط الوطني لتهيئة الاقليم آفاق 2030 (SNAT)، والذي يعد مرآة للأهداف التي تخص التنمية المستدامة، وذلك من اجل تحقيق توازن ثلاثي يشمل الرقي الاجتماعي والفعالية الاقتصادية والاستدامة البيئية. يهدف المخطط التوجيهي لتهيئة السياحية لما يلي (Ministère du Tourisme et de l'Artisanat, n.d.):

- جعل السياحة أحد محركات النمو الاقتصادي كبديل للمحروقات؛
- ضمان امتداد التأثير إلى قطاعات أخرى (الأشغال العمومية، الزراعة، الثقافة)؛
- التوفيق بين الترويج السياحي والبيئة؛
- تعزيز التراث التاريخي والثقافي والديني؛
- تحسين صورة الجزائر بشكل دائم.

ويرتكز المخطط الرئيسي لتنمية السياحة على خمسة محاور(Ministère du Tourisme et de l'Artisanat, n.d.) :

- الترويج للجزائر كوجهة سياحية لزيادة جاذبيتها وقدرتها التنافسية؛
- تطوير مراكز سياحية متميزة من خلال تبسيط الاستثمار والتطوير؛
- نشر خطة جودة سياحية (PQT) لتطوير التميز في العرض السياحي الوطني، ودمج التكوين من خلال الارتقاء المهني والتعليم، والتعرف على تكنولوجيا الاعلام والاتصال؛
- تعزيز العمل المشترك بين القطاعات من خلال تنسيق سلسلة السياحة وإقامة شراكة بين القطاعين العام والخاص؛
- تحديد وتنفيذ مخطط تمويل تشغيلي لدعم الأنشطة السياحية والمروجين والمطورين، وجذب المستثمرين المحليين والدوليين.

ووفقا لهذا المخطط، تم تحديد سبعة أقطاب سياحية تشمل جميع أنحاء البلاد، وذلك لضمان التنوع والتوازن الاقليمي (الشكل 1).

الشكل رقم (1): المراكز السياحية السبعة وفق المخطط الوطني لتهيئة الاقليم (SDAT)

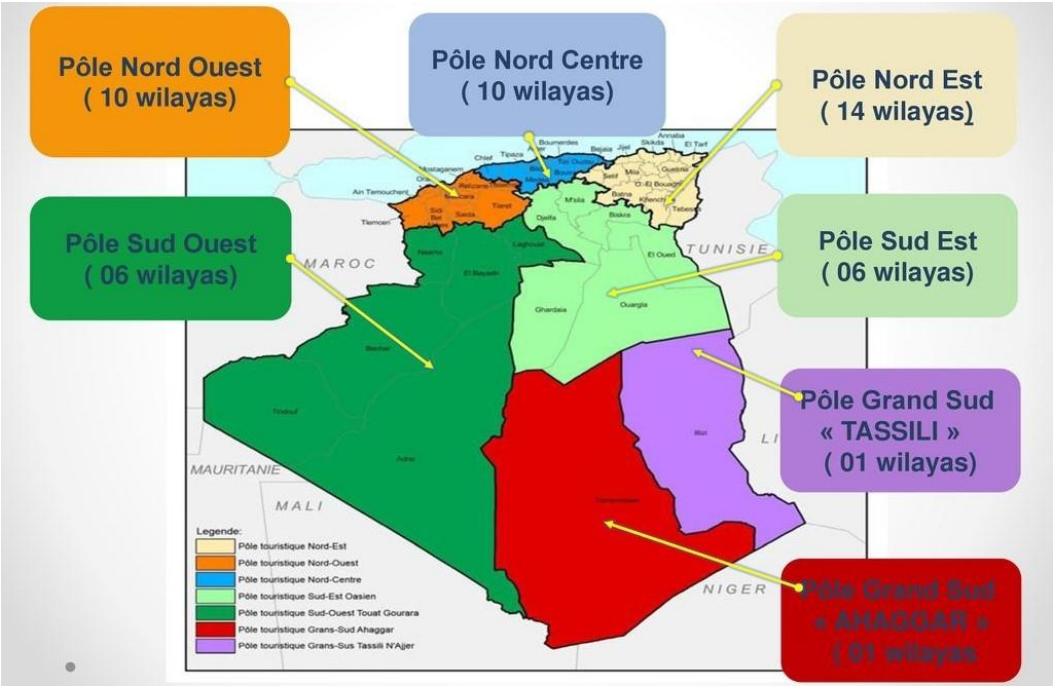

Source: *AAPI. (s.d.). Secteur du Tourisme. l'Agence Algérienne de Promotion de l'Investissement : https://aapi.dz/secteur-du-tourisme/*

يُظهر التقسيم وجود ثلاثة أقطاب في المنطقة الشمالية (الشرق، الوسط، الغرب)، والذي تضم مجتمعة 34 ولاية، وتركز على السياحة الساحلية والثقافية، واقليمين في الصحراء (شرق الصحراء وغرب الصحراء)، ويضمّان 12 ولاية (وفقا للتقسيم الإداري القديم)، واقليمين في الصحراء الكبرى (أقصى الجنوب: تاسيلي والهقار)، وتضم ولايتين، وتعنى أقطاب الجنوب بالسياحة الصحراوية والايكولوجية.

ثالثا: تحديات ومعوقات استدامة السياحة في الجزائر:

رغم ما تمتلكه الجزائر من مقومات طبيعية وثقافية تؤهلها لتطوير سياحة مستدامة، إلا أن هذا المسار يواجه جملة من التحديات والمعوقات، والتي تكون في أغلبها مؤسسية وبيئية، ونذكر من أبرزها ما يلي:

- الترخيص لمشاريع غير خاضعة للتقييم البيئي: من أهم العقبات أمام استدامة المرافق السياحية البيئية الموافقة على مشاريع بناء قرب مناطق الجذب السياحي البيئي مثل الشواطئ دون تقييم الأثر البيئي، وذلك على الرغم من عدم قانونيته وفقا للتشريع الجزائري (قانون الشواطئ رقم 2، 2002)، كما يضر التوسع العمراني الساحلي القائم حصرا على المصالح الاقتصادية بالبيئة الساحلية، ويفاقم البناء بين الكثبان الرملية الساحلية تآكل الشواطئ على المدى الطويل، ويؤدي إلى فقدان جاذبيتها الساحلية (Taibi, 2016, p. 2)؛
- عدم كفاية البنية التحتية البيئية: يُعد ضعف التجهيزات البيئية، ولا سيما محطات معالجة مياه الصرف الصحي وشبكاتها، أحد أبرز العوائق أمام استدامة التنمية السياحية في الجزائر، فالكثير من المناطق السياحية تشهد عجزا واضحا في قدرات المعالجة مقارنة بحجم المشاريع السياحية المبرمجة (Taibi, 2016, p. 2). ويدخل في ذلك أيضا القصور في استخدام الطاقات المتجددة والبنية التحتية الخضراء كالإنارة الشمسية، وكذلك حماية الموارد المائية والتربة من التلوث (خاصة تصريف مياه الصرف الصحي غير الآمن)، إضافة إلى معالجة النفايات الصلبة وإعادة التدوير؛

- عدم كفاية هياكل البنية التحتية السياحية: من أبرز التحديات تسجيل خلل في العرض والطلب على هياكل البنية التحتية السياحية مثل الايواء والنقل، خاصة في مواسم الذروة مثل موسم الاصطياف بالنسبة لبعض المدن الساحلية، مما يؤدي إلى الارتفاع الجنوني في الأسعار، وينعكس ذلك بضعف جودة التجربة، ويؤثر سلبا على تنافسية الوجهة السياحية.

هذا بالإضافة إلى (هاني و سعود، 2023، صفحة 49):

- عدم الاهتمام بالصناعات التقليدية: تعد الصناعات التقليدية والحرف اليدوية مرآة حقيقية للثقافة المحلية وامتدادها التاريخي، إذ تعبر عن أصالة المجتمعات وتنوعها الاجتماعي، كما تُعد عنصر جذب سياحي مهم، خصوصا للسياح الأجانب، لما تحمله من قيم فنية وجمالية تعكس هوية المكان، ومن ثَم، فإن دعم هذه الأنشطة يحمل جدوى اقتصادية وثقافية في آن واحد، من خلال إبراز التراث المحلي وتعزيز الاعتزاز به لدى السكان والزائرين. وهو ما يجعلها ركيزة أساسية في تحقيق السياحة المستدامة عبر الحفاظ على الموروث الثقافي وضمان استمراره للأجيال القادمة؛

- قلة أو عدم استخدام منتجات البيئة: رغم الجهود المبذولة من طرف الجهات الوصية على القطاع في تكوين إطارات ومهنيين لتسيير وتنمية القطاع، إلا أن هناك نقصا فادحا في المهندسين القادرين على استخدام العناصر الثقافية المادية وكذلك الوسائل الصديقة للبيئة عند إنشاء وتأثيث القرى والمنتجعات السياحية، خاصة في المناطق التي تعتبر مراكز جذب سياحي بيئي على غرار المناطق الصحراوية والجبلية والقروية، حيث إنه من شأن ذلك أن يخلق انسجاما وتوافقا مع البيئة، ويحقق راحة للسائح المحلي والأجنبي. ويسهم استخدام الوسائل الصديقة للبيئة على غرار الطاقة المتجددة وإدارة النفايات والمياه بطرق مستدامة في تقليل الأثر البيئي للأنشطة السياحية، كما يعزز هذا التوجه صورة الوجهات السياحية كفضاءات مسؤولة بيئيا، ما يزيد من جاذبيتها واستدامتها على المدى الطويل.

المحور الثالث: مؤشرات التنمية السياحية المستدامة في الجزائر

تمثل مؤشرات التنمية السياحية المستدامة أداة أساسية لقياس مدى تقدم القطاع السياحي في تحقيق أهداف الاستدامة بمختلف أبعادها، وبالتالي سنقوم بتحليل واقع السياحة في الجزائر من خلال استعراض المقومات الأساسية التي تشكل قاعدة التنمية السياحية، ثم تحليل واقع المخطط التوجيهي لتهيئة السياحة (SDAT 2030).

أولا: المقومات الأساسية للسياحة:

تعتمد التنمية السياحية على مجموعة من المقومات الأساسية التي تشكل الركيزة الأولى لجذب الزوار وتنويع الأنشطة السياحية، وتشمل هذه المقومات أساسا البنية التحتية والخدمات، وتعكس المؤشرات الإحصائية الخاصة بها حالة القطاع ومستوى التقدم المنجز في تنميته.

1- التدفقات السياحية:

يعبر هذا المؤشر عن عدد السياح الوافدين والمغادرين، وهو مهم لقياس جاذبية الوجهات السياحية، وكذلك الاستثمار والتخطيط السياحي، إضافة إلى تقييم العائد الاقتصادي.

الشكل رقم (2): التدفقات السياحية في الجزائر خلال الفترة 2015-2024

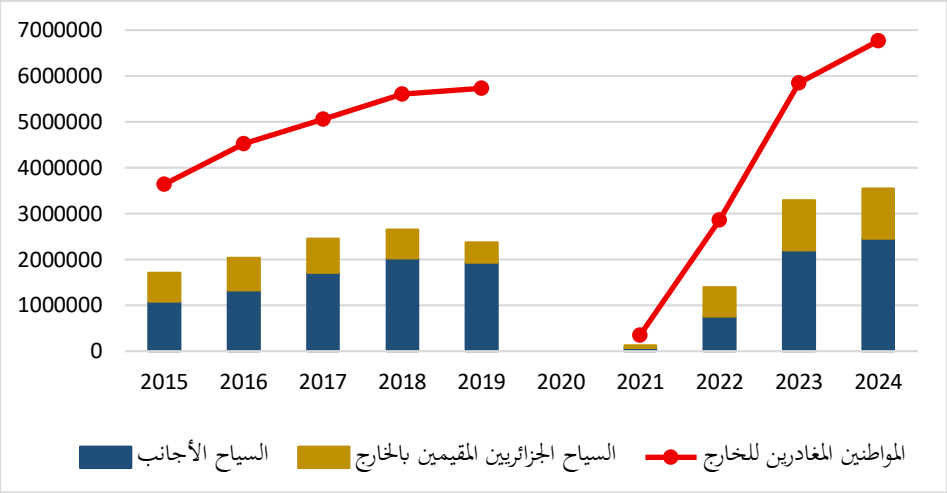

المصدر: *وزارة السياحة والصناعة التقليدية .(2016-2025) .ملخص للوحة القيادة لقطاع السياحة والصناعة التقليدية للسنوات من 2015 حتى 2024 . الجزائر: وزارة السياحة والصناعة التقليدية.*

نلاحظ من خلال الشكل (2) أن فترة ما قبل الجائحة (2015-2019) شهدت نموا تدريجيا في عدد الوافدين، مع تسجيل أرقام ناهزت الضعف بالنسبة للمواطنين المغادرين للسياحة للخارج، مما يشير إلى اختلال ميزان السياحة. تلتها فترة جائحة كوفيد-19 التي شهدت إغلاقا تاما، ثم فترة التعافي (2022-2024)، والتي شهدت بداية العودة التدريجية سنة 2022، ثم تتسارع الوتيرة لتتجاوز مستويات ما قبل الجائحة، مع تسجيل ارتفاع في مساهمة الجالية المقيمة بالخارج، وذلك بسبب التسهيلات والعروض الترويجية الموجهة لهذه الفئة، وتبقى الهوة متسعة بين السياح الوافدين والمواطنين المقيمين المغادرين للسياحة في الخارج، وذلك على الرغم من التنوع الكبير الموجود في الجزائر، مما يبرز خللا هيكليا ينبغي جبره من خلال إجراء مراجعة للتجربة السياحية (الأسعار، المرافق، النقل، ...).

2- حظيرة المؤسسات الفندقية:

تمثل حضيرة المؤسسات الفندقية مؤشرا رئيسيا على جاهزية العرض السياحي وجودته، وفيما يلي نقدم عرضا لحجم الشبكة الفندقية وطاقتها الاستيعابية وتوزيعها الجغرافي خلال الفترة 2015-2024.

الجدول رقم (2): حظيرة المؤسسات الفندقية في الجزائر خلال الفترة 2015-2024

السنوات	قدرة الإيواء حسب الطابع					حجم المؤسسات الفندقية	إجمالي قدرة الإيواء
	حضري	ساحلي	صحراوي	حموي	مناخي		
2015	62479	30380	3636	3866	1883	/	102244
2016	66155	30500	4780	4102	1883	/	107420
2017	69861	31326	4928	4266	1883	1289	112264
2018	74712	32581	5477	4502	1883	/	119155
2019	80470	32926	5895	4502	1883	1417	125676
2020	81863	32971	6299	4598	1883	1449	127614
2021	85577	33588	6620	4598	1883	1502	132266
2022	93906	37586	6946	5189	1899	1576	145526
2024	81303	43909	5641	7414	1696	1423	139963

المصدر: *وزارة السياحة والصناعة التقليدية .(2016-2025) .ملخص للوحة القيادة لقطاع السياحة والصناعة التقليدية للسنوات من 2015 حتى 2024 . الجزائر: وزارة السياحة والصناعة التقليدية.*

يلاحظ من خلال الجدول (2) أن القطاع شهد نموا تدريجيا في قدرته الاستيعابية على مدار السنوات، سواء من حيث عدد المؤسسات أو عدد الأسرة المتاحة. فبعد أن كانت الطاقة الإجمالية للإيواء في حدود 102 ألف سرير سنة 2015، ارتفعت إلى حوالي 140 ألف سرير سنة 2024، أي بزيادة تفوق 37% خلال أقل من عقد، وهو ما يعكس جهود الدولة في توسيع البنية التحتية الفندقية وتحسين قدرات الاستقبال.

كما تُظهر البيانات أن الفنادق الحضرية تستحوذ على النصيب الأكبر من الطاقة الإجمالية (أكثر من 60%)، تليها المؤسسات الفندقية الساحلية، في حين تبقى قدرات الإيواء في المناطق الصحراوية والحموية والمناخية محدودة نسبيا، ويُبرز ذلك اختلال التوزيع الجغرافي بين الشمال والجنوب، مما يستدعي تعزيز الاستثمار السياحي النوعي في المناطق الداخلية والصحراوية لتحقيق التوازن الإقليمي.

3- الاستثمار السياحي:

يُعد الاستثمار السياحي أحد المحركات الأساسية لتنمية القطاع وتعزيز تنافسيته، إذ يعكس حجم المشاريع المبرمجة والمنجزة مدى اهتمام الدولة والقطاع الخاص بتطوير البنية التحتية والخدمات السياحية، وفي هذا الإطار تقدم الإحصائيات التالية لعرض تطور وضعية المشاريع الفندقية المعتمدة في الجزائر.

الجدول رقم (3): وضعية المشاريع الفندقية المعتمدة خلال الفترة 2020-2024

السنوات / الحالة	2020	2021	2022	2023	2024
مشاريع في طور الانجاز	804	747	701	674	637
مشاريع متوقفة	308	342	427	455	491
مشاريع غير منطلقة	1380	1385	1342	1017	925
مشاريع منتهية الأشغال	87	111	92	89	90
المجموع	2579	2585	2562	2235	2143

المصدر: *وزارة السياحة والصناعة التقليدية .(2025) .جدول القيادة لقطاع السياحة والصناعة التقليدية لسنة 2024 .الجزائر: وزارة السياحة والصناعة التقليدية، صفحة 62.*

يُظهر الجدول (3) تطور وضعية المشاريع الفندقية المعتمدة في الجزائر خلال الفترة 2020-2024، وهو مؤشر مهم على ديناميكية الاستثمار في القطاع السياحي، ويتضح من البيانات أن إجمالي عدد المشاريع المعتمدة عرف انخفاضا تدريجيا طفيفا من 2579 مشروعا سنة 2020 إلى 2143 مشروعا سنة 2024، أي بتراجع يقارب 17% خلال خمس سنوات، وهو ما يعكس تباطؤا نسبيا في وتيرة اعتماد المشاريع الجديدة أو توقف بعضها لأسباب تمويلية أو إجرائية.

أما من حيث وضعية التنفيذ، فتبين الأرقام أن فئة المشاريع غير المنطلقة تبقى هي الأكثر عددا رغم تراجعها من 1380 مشروعا في 2020 إلى 925 مشروعا في 2024، أي بانخفاض يقارب 33%، وهو تطور إيجابي نسبيا لكنه يبرز استمرار وجود معوّقات في تفعيل الاستثمارات المعتمدة، وفي المقابل سجلت المشاريع في طور الإنجاز تراجعا واضحا من 804 مشاريع سنة 2020 إلى 637 مشروعا سنة 2024، ما يشير إلى بطء في وتيرة الإنجاز الفعلي. أما المشاريع المتوقفة فقد شهدت ارتفاعا مقلقا من 308 إلى 491 مشروعا خلال الفترة نفسها، أي زيادة بنسبة تفوق 59%، مما يعكس صعوبات ميدانية مثل نقص التمويل، أو عراقيل إدارية وتقنية. في حين تبقى

المشاريع المنتهية الأشغال محدودة جدا، إذ تراوحت بين 87 و111 مشروعا فقط خلال كامل الفترة، ما يعني أن معدل استكمال المشاريع ضعيف جدا مقارنة بعدد المشاريع المعتمدة إجمالا.

الجدول رقم (4): المشاريع الفندقية المعتمدة إلى غاية سنة 2024

البيان / الحالة	مجموع المشاريع	عدد الأسرّة	عدد مناصب الشغل	تكلفة المشاريع (مليار دج)
مشاريع في طور الانجاز	637	82997	31300	275.191
مشاريع متوقفة	491	62124	24544	288.348
مشاريع غير منطلقة	925	103284	41597	477.551
مشاريع منتهية الأشغال	90	7445	4301	26.979
المجموع	2143	255850	101742	1068.069

المصدر: وزارة السياحة والصناعة التقليدية .(2025) .*جدول القيادة لقطاع السياحة والصناعة التقليدية لسنة 2024* .الجزائر: وزارة السياحة والصناعة التقليدية، صفحة 62.

يتيح الجدول (4) قراءة كمية ونوعية لمستوى الاستثمار الفندقي من حيث عدد المشاريع، طاقتها الاستيعابية، مناصب الشغل المتوقعة، والتكلفة الإجمالية بالدينار الجزائري، ويتضح من البيانات أن العدد الإجمالي للمشاريع بلغ 2143 مشروعا بتكلفة إجمالية تفوق 1068 مليار دج، وهي استثمارات ضخمة تبرز الأهمية الاقتصادية للقطاع السياحي في المنظور التنموي الوطني، غير أن توزيع هذه المشاريع حسب وضعية الإنجاز يكشف تباينات واضحة في مستويات التنفيذ، فقد احتلت المشاريع غير المنطلقة المرتبة الأولى من حيث التكلفة (477.5 مليار دج) وعدد الأسرة (103284 سرير) ومناصب الشغل (41597 منصب)، أي ما يقارب نصف إجمالي الاستثمارات المسجلة، وهو ما يعكس حجما كبيرا من الاستثمارات المجمدة التي لم تُفعل بعد ميدانيا، تليها المشاريع في طور الإنجاز بعدد 637 مشروعا بتكلفة إجمالية قدرها 275.2 مليار دج، ما يدل على وجود نشاط فعلي لكنه محدود نسبيا مقارنة بالمشاريع المبرمجة ككل، أما المشاريع المتوقفة فتمثل عبئا واضحا على الاقتصاد السياحي، إذ بلغت تكلفتها نحو 288.3 مليار دج، ما يعني أن ربع إجمالي الاستثمارات السياحية مجمدة فعليا، في حين تبقى المشاريع المنتهية الأشغال محدودة جدا (90 مشروعا فقط) رغم إنجازها لـ 7445 سريرا وخلقها أكثر من 4300 منصب شغل.

ثانيا: واقع المخطط التوجيهي لتهيئة السياحة:

يُعد المخطط التوجيهي لتهيئة السياحة الإطار الاستراتيجي الوطني الذي يوجه سياسات تنمية القطاع السياحي في الجزائر. سنقدم في الجدول (5) وضعية التقدم في المخطط إلى غاية سنة 2024.

الجدول (5): وضعية تقدم مخطط التهيئة السياحية إلى غاية 2024

الوضعية	إلى غاية سنة 2024
مخططات التهيئة السياحية المصادق عليها	80
مخططات التهيئة السياحية المكتملة والتي هي في طور المصادقة	33
مخططات التهيئة السياحية المكتملة والتي هي في طور الدراسة	57
دراسة مخططات التهيئة السياحية المتوقفة في المرحلة الأولى	11
مخططات التهيئة السياحية غير المنطلقة	18

مناطق التوسع السياحي غير المزودة بمخططات التهيئة السياحية (عدم توفر غلاف مالي)	50
المجموع	249

المصدر: وزارة السياحة والصناعة التقليدية .(2025) .*جدول القيادة لقطاع السياحة والصناعة التقليدية لسنة 2024* .الجزائر: وزارة السياحة والصناعة التقليدية، صفحة 52.

يتضح من البيانات أن مجموع المخططات المسجلة بلغ 249 مخططا بمختلف مراحل الإعداد والتنفيذ، إلا أن نسب التقدم تظهر تفاوتا كبيرا بين المراحل، ما يعكس بطئا في وتيرة تجسيد المخطط الوطني على المستوى المحلي، فقد بلغ عدد مخططات التهيئة المصادق عليها فقط 80 مخططا، أي ما يعادل نحو 32% من الإجمالي، وهو ما يدل على وجود إنجاز فعلي لكنه لا يزال دون الطموح الوطني في تغطية جميع المناطق السياحية، بينما يوجد 33 مخططا آخر في طور المصادقة و57 مخططا في طور الدراسة، ما يشير إلى أن نسبة كبيرة من المخططات (نحو 36%) ما تزال في مراحل تحضيرية ولم تصل بعد إلى التنفيذ الميداني، كما ما يزال هناك 11 مخططا في مرحلة الدراسة الأولية، و18 مخططا غير منطلقة إطلاقا، إضافة إلى 50 منطقة توسع سياحي لم تبرمج لها مخططات تهيئة بسبب غياب التمويل أو الموارد المالية الكافية، ويُبرز ذلك بوضوح العائق المالي كأحد أهم أسباب التأخر في إنجاز المخططات.

الجدول رقم (6): توزيع مناطق التوسع السياحي حسب الموقع الجغرافي إلى غاية 2024

	الولايات الساحلية	ولايات الهضاب العليا	ولايات الجنوب	المجموع
عدد مناطق التوسع السياحي	165	55	29	249
مساحة مناطق التوسع السياحي (هكتار)	37709.14	9613.45	10506.69	57829.28

المصدر: وزارة السياحة والصناعة التقليدية .(2025) .*جدول القيادة لقطاع السياحة والصناعة التقليدية لسنة 2024* .الجزائر: وزارة السياحة والصناعة التقليدية، صفحة 55.

يتضح من خلال الجدول أن إجمالي مناطق التوسع السياحي بلغ 249 منطقة بمساحة إجمالية تقدر بـ 57829 هكتارا، ما يعكس حجما معتبرا من الفضاءات المخصصة لتطوير الأنشطة السياحية، غير أن التوزيع الجغرافي يظهر اختلالا واضحا في التوازن الإقليمي بين الشمال والجنوب، إذ استحوذت الولايات الساحلية على النصيب الأكبر بـ 165 منطقة توسع، أي ما يعادل نحو 66% من مجموع المناطق، بمساحة تقدر بـ 37709 هكتار، وهو ما يبرز التركيز الكبير على السياحة الساحلية أو الشاطئية بوصفها النشاط الأكثر جذبا واستثمارا في الجزائر، وفي المقابل لم تحصل ولايات الهضاب العليا سوى على 55 منطقة، أي ما يعادل 22% من مجموع المناطق، بمساحة قدرها 9613 هكتارا، بينما نالت ولايات الجنوب 29 منطقة فقط، بما يعادل 12% من المجموع، بمساحة تقارب 10506 هكتار، وذلك رغم ما تزخر به هذه المناطق من إمكانات طبيعية وثقافية مميزة للسياحة الصحراوية والإيكولوجية.

خاتمة:

تمثل السياحة المستدامة في الجزائر قطاعا واعدا واستراتيجيا لتحقيق التنمية الشاملة، وذلك بالنظر لما تمتلكه البلاد من مقومات طبيعية وثقافية وجغرافية متميزة، غير أن تحويل هذه الإمكانات إلى مردود اقتصادي واجتماعي فعلي لا يزال رهينا بتفعيل السياسات والمخططات المبرمجة، وعلى رأسها المخطط التوجيهي لتهيئة السياحة (SDAT 2030). من خلال تحليل مؤشرات التنمية السياحية المستدامة في الجزائر، وما سبقها من تبيان لتحديات ومعوقات استدامة السياحة، تبين أن الجهود المبذولة ضمن المخطط التوجيهي لتهيئة السياحة (SDAT 2030)أسفرت عن تحسن تدريجي في بعض الجوانب الكمية، مثل توسع البنية الفندقية وزيادة مناطق التوسع السياحي والاستثمارات المبرمجة، غير أن المقاربة الميدانية لهذه المؤشرات تكشف عن فجوة واضحة بين الأهداف الاستراتيجية والنتائج المحققة فعليا،

نتيجة استمرار جملة من التحديات التي تعيق تحقيق الاستدامة المنشودة. فعلى المستوى الاقتصادي، ورغم تنامي حجم الاستثمارات، ما تزال نسب الإنجاز الفعلي للمشاريع محدودة، إذ تسجل نسبة معتبرة من المشاريع حالة توقف أو عدم انطلاق، ما يقلل من مردودية الإنفاق العام ويؤخر خلق القيمة المضافة وفرص العمل، كما أن تمركز النشاط السياحي في الشريط الساحلي يبرز خللا في التوزيع الإقليمي، ويضعف مساهمة السياحة في تنمية المناطق الداخلية والصحراوية. أما على المستوى البيئي، فتبين المؤشرات أن بعض المشاريع أنجزت دون مراعاة كافية لمتطلبات تقييم الأثر البيئي، خاصة في المناطق الساحلية، ما يهدد الموارد الطبيعية ويضعف قدرة الوجهات على الصمود أمام الضغوط السياحية، كما أن محدودية البنية التحتية البيئية (محطات المعالجة، إدارة النفايات، ترشيد المياه والطاقة) تعد من أبرز العقبات أمام تحقيق المعايير البيئية للاستدامة.

من خلال هذه النتائج يمكن تقديم بعض المقترحات:

- دمج البعد البيئي والتقني والثقافي في كل مراحل التخطيط والتنفيذ للمشاريع السياحية؛
- تحسين مناخ الاستثمار وتوفير التمويل المستدام للمشاريع السياحية؛
- تسريع وتيرة المصادقة والتنفيذ على مخططات التهيئة السياحية، وذلك من خلال إعادة هيكلة آليات المتابعة والتقييم؛
- إشراك القطاع الخاص والمجتمع المحلي في التخطيط للمشاريع السياحية لضمان تحقيق التوازن بين العوائد الاقتصادية والاجتماعية، حماية البيئة والموارد الطبيعية وصون الهوية الثقافية.

المراجع

محمد هاني، و وسيلة سعود. (سبتمبر، 2023). مقومات ومرتكزات القطاع السياحي في الجزائر وإشكالية تطويره – دراسة تحليلية إستشرافية. المجلة العربية لعلوم السياحة والضيافة والآثار، 4(7)، 33-56. doi:10.21608/kjao.2023.317422

وزارة السياحة والصناعة التقليدية. (2016-2025). ملخص للوحة القيادة لقطاع السياحة والصناعة التقليدية للسنوات من 2015 حتى 2024. الجزائر: وزارة السياحة والصناعة التقليدية.

وزارة السياحة والصناعة التقليدية. (2025). جدول القيادة لقطاع السياحة والصناعة التقليدية لسنة 2024. الجزائر: وزارة السياحة والصناعة التقليدية.

AAPI. (s.d.). Secteur du Tourisme. l'Agence Algérienne de Promotion de l'Investissement : https://aapi.dz/secteur-du-tourisme/

Choi, H. C., & Sirakaya, E. (2006). Sustainability indicators for managing community tourism. Tourism Management, 27, 1274–1289. doi:10.1016/j.tourman.2005.05.018

Chuvakhina et al. (2018). Development of Sustainable Tourism through Entrepreneurship: Economic and Educational Obstacles. Journal of Entrepreneurship Education, 21(2S), 1-10. Retrieved from https://www.abacademies.org/articles/Development-of-sustainable-tourism-through-entrepreneurship-1528-2651-21-S2-253.pdf

Dobrea et al. (2023). The Relationship Between the Tourism Industry and Sustainable Development Goals - Word Cloud Analysis. Amfiteatru Economic, 25(17), 1131-1148. doi:10.24818/EA/2023/S17/1131

Liu, Z. (2003). Sustainable Tourism Development: A Critique. Journal of Sustainable Tourism, 11(6), 459-475.

Ministère du Tourisme et de l'Artisanat. (n.d.). Ministère du Tourisme et de l'Artisanat. Retrieved from Schéma Directeur d'Aménagement Touristique: https://www.mta.gov.dz/schema-damenagement-touristique/?lang=fr

Saarinen, J. (2006). Traditions of sustainability in tourism studies. Annals of Tourism Research, 33(4), 1121-1140. doi:10.1016/j.annals.2006.06.007

Taibi, N.-E. (2016). Conflict Between Coastal Tourism Development and Sustainability: case of Mostaganem, Western Algeria. European Journal of Sustainable Development, 5(4), 13-24. doi:10.14207/ejsd.2016.v5n4p13

United Nations Association of Australia. (2017). Sustainable Development Goals. Canberra: United Nations Association of Australia. Retrieved from https://www.unaa.org.au/wp-content/uploads/2015/07/UNAA_factsheet_SDG_2017_v3.pdf

WCED. (1987). Brundtland Report. United Nations.